امكانية تحقيق التوازن بين الملائمة والتمثيل الصادق للقوائم المالية في المصارف التجارية في اطار تطبيق المعيار الدولي رقم (1)

دراسة تطبيقية في مصرف بغداد

عمر هاشم طه [1،2]، له نجه اسماعيل كريم [1]

[1] الكلية التقنية الادارية، جامعة السليمانية التقنية، السليمانية، العراق.

[2] كلية الادارة والاقتصاد، جامعة التنمية البشرية، السليمانية، العراق.

المستخلص

تناولت هذه الدراسة بالبحث والتحليل موضوعا مهما ذا علاقة مباشرة بنشاط المصارف التجارية فكما هو معلوم حيث تعتمد هذه المصارف في ممارسة عملياتها المصرفية على الأموال المودعة لديها وكذلك يجب أن يتسم نشاطها بالاستقرار وتكون ملزمة بالإفصاح عن نتائج أعمالها بشكل دوري من خلال إعدادها مجموعة من التقارير المالية الملزمة بموجب القوانين المحلية النافذة ومعايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية مستنيرة بالتوجيهات والتوصيات التي تتضمنها ونخص بالذكر المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) (عرض القوائم المالية) حيث يجب ان تحتوي هذه القوائم المالية على مجموعة من الخصائص التي توفر لمتخذي القرارات معلومات كافية وشافية ومفيدة بالتوقيت والنوعية المناسبة لغرض اتخاذ القرارات المهمة والمختلفة والتي من شأنها أن تؤثر سلبا او ايجابا على المصرف . ومن جانب آخر حيث يتطلب الإصلاح المحاسبي توسيع للقواعد المحاسبية التي تتجاوز مجال التدابير المالية لكل الكيانات الاقتصادية حيث تتعلق بمفاهيم مثل الإبلاغ عن المعاملات مثل عمليات الاستحواذ على الأصول تكلفتها أو قيمتها السوقية الحالية حيث يستدعي النهج التقليدي السابق موثوقيته ولكنه قد يفقد أهميته بسرعة بسبب عوامل مختلفة نذكر منها التضخم وباختصار لغرض تحقيق الإصلاح المحاسبي يجب تحقيق التوازن بين خاصية الملائمة و خاصية الموثوقية.

من خلال هذه الدراسة تم التركيز على مدى وجود علاقة بين خاصية الملائمة وخاصية التمثيل الصادق ومدى امكانية نحقيق هذه العلاقة في ظل المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) (عرض القوائم المالية) وما يتضمنه هذا المعيار من خصائص نوعية تجعل من مخرجات النظام المحاسبي المطبق في المصرف مفيدة لمختلف الفئات المستفيدة والمهتمة بالقوائم المالية التي تعدها المصارف التجارية وتوصلت الدراسة التي اتخذت من (مصرف بغداد) عينة البحث أن هناك اهتمام كبير باعداد القوائم المالية بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) وبالتالي وجود توازن كبير يتحقق من خلال إعداد هذه القوائم المالية.

المقدمة

تعتبر المعلومات المحاسبية نتائج نهائية من البيانات التي تم اخضاعها لمعالجات ضمن الانظمة المحاسبية المطبقة في الوحدة الاقتصادية لغرض تزويد مستخدمي هذه المعلومات بتصور كامل عن الوضع المالي والمحاسبي لهذه الوحدة مع توضيحات وتفسيرات وشروحات مفصلة لتمكينهم من الوصول الى نتائج واضحة وصحيحة ودقيقة لاتخاذ القرارات المختلفة من قبلهم والتي قد تكون

Access this article online	DOI: https://doi.org/10.21928/uhdicearnc/28
Corresponding author's e-mail:	langa.karem@spu.edu.iq, omar.taha@uhd.edu.iq

Copyright © 2022 Omar Hashim Taha and Lanja Ismaeel Karem.

قرارات مفصلية ومهمة في حياة الوحدة الاقتصادية وللحد من عيوب الاداء المحاسبي للوصول الى القرار المراد اخذه وتحقيقه.
ومن جانب اخر يجب ان تكون هذه المعلومات مفيدة للاطراف ذات العلاقة وسهلة لعملية اتخاذ القرارات المختلفة وهنا ياتي دور المعايير المحاسبية الدولية المتمثلة بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (1) (عرض واعداد القوائم المالية) ليكون دليلا واضحا عن مدى اهتمام الجمعيات والمنظمات المهنية الدولية بضرورة الزام الوحدات الاقتصادية في مختلف دول العالم باعداد تقاريرها المالية وتقديمها الى مختلف الجهات المستفيدة منها متظمنة مجموعة من الخصائص التي تجعل من القوائم المالية المعدة مفيدة ومفهومة وبالتالي مساعدة المستفيدين منها في اتخاذ قراراتهم الرشيدة والمهمة في حياة الوحدة الاقتصادية .
ويعد توفير المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب وبالكمية والنوعية الكافية من الخصائص الاساسية المميزة لدقة القوائم المالية اذ يستند مستخدموا هذه القوائم الى المعلومات الواردة منها في اتخاذ قراراتهم المختلفة ذات العلاقة بنشاط الوحدة الاقتصادية ' ومن ثم فان هذه المعلومات يجب ان تتسم بخصائص معينة يمكن من خلالها بناء التصور الصحيح للوضع المالي الحقيقي حتى تكون القرارات المتخذة بموجبها على جانب من الدقة والوضوح ' ولعل في مقدمة هذه الخصائص تاتي الملائمة والتمثيل الصادق وماينطوي عن هاتين الخاصيتين من خصائص نوعية كالحيادية والقدرة التنبؤية الى جانب القابلية للمقارنة والتي تشكل بمجموعها الخصائص النوعية للاطار المفاهيمي للقوائم المالية.
ولابد من الاشارة الى ان البحث اتخذ من القطاع المصرفي مجالا للبحث لما لطبيعة العمل المصرفي من اهمية خاصة نابعة من تماس مباشر لهذا القطاع بحياة المواطنين ' فضلا عن تاثيره الواضح في عجلة الاقتصاد الوطني ' اذ ان معظم الاصول النقدية التي تشكل محور العمليات المصرفية هي في حقيقتها اموال العامة من الناس وبالتالي على المصارف ان تعي هذه الحقيقة وتعمل على الموازنة بين هدفي الربحية وتوفر السيولة اللازمة في الوقت المناسب وبما يحقق الامان ويبعث الثقة في نفوس زبائن المصرف ' لاسيما ان راس مال المصرف لايتجاوز نسبة (10%) من صافي الاصول ' الامر الذي يزيد من هامش مخاطرة العمل المصرفي
وعليه فقد انتظم البحث في خمسة مباحث وكما يلي:
المبحث الاول : منهجية البحث
المبحث الثاني: الاطار النظري للبحث
المبحث الثالث : الاطار التطبيقي للبحث
المبحث الرابع : الاستنتاجاتوالتوصيات

المبحث الاول
منهجية البحث

اولا:مشكلة البحث:
يمكن تلخيص مشكلة البحث من وجهة نظر الباحثان في تحديد امكانية وطبيعة العلاقة بين خاصية الملائمة وخاصية التمثيل الصادق للمعلومات في القوائم المالية المعدة من قبل المصارف التجارية من خلال تطبيقها لمعايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية وخاصة المعيار رقم (1) (عرض واعداد القوائم المالية) من خلال الاجابة عن الاسئلة الاتية:
1-هل المصارف التجارية ملتزمة باعداد قوائمها المالية بموجب معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية ؟ وهنا كانت الاجابة نعم
2-هل هناك اهتمام من قبل المصارف التجارية باعداد قوائمها المالية بموجب معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية ؟ وهنا كانت الاجابة نعم
3-هل هناك علاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والقوائم المالية المعدة بموجب المعيار رقم (1) ؟ وهنا كانت الاجابة نعم
4-هل هناك علاقة بين خاصية الملائمة وخاصية التمثيل الصادق وماهي طبيعة هذه العلاقة ؟

ثانيا:اهمية البحث:
تتاتى اهمية البحث من خلال توضيح دور المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) في كيفية توفير المعلومات اللازمة للمصارف التجارية لمساعدتها في اعداد قوائمها المالية وتوفير معلومات ذات اهمية عالية من خلال احتوائها على خصائص تجعلها مفيدة لاغراض اتخاذ القرارات المختلفة ومن جانب اخر تحقيق التوازن بين خاصيتي الملائمة والموثوقية للاطراف ذات العلاقة .

ثالثا:اهداف البحث:
يسعى البحث الى تحقيق الاهداف الاتية:
1-بيان كيفية اعداد القوائم المالية السنوية من قبل المصارف التجارية وبموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم (1)
2-بيان الخصائص النوعية التي تتضمنها مخرجات النظام المحاسبي المالي والتي توفر البيئة المناسبة للاطراف ذات العلاقة لاغراض اتخاذ القرارات المختلفة.
3-بيان دور المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) في تحقيق التوازن بشكل خاص بين خاصيتي الملائمة و التمثيل الصادق وبيان طبيعة هذه العلاقة.

رابعا:فرضية البحث: ان عدم الاهتمام باعداد القوائم المالية السنوية في المصارف التجارية بالاعتماد على المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) سيؤدي الى:

1-ان مخرجات النظام المحاسبي لهذه المصارف لاتتمتع بالجودة اللازمة لاغراض اتخاذ القرارات المختلفة من قبل الاطراف ذات العلاقة
2-وعدم وجود علاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والقوائم المالية المعدة بموجب المعيار رقم (1).
3-وعدم وجود علاقة بين خاصية الملائمة وخاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية والقوائم المالية المعدة بموجب المعيار رقم (1).

خامسا:أسلوب جمع البيانات : لغرض الايفاء بمتطلبات البحث في جوانبه النظرية والعملية اعتمد الباحثون على:

1-الكتب العربية والاجنبية.
2-النشرات والاصدارات الرسمية.
3-الوثائق الرسمية للمصارف.
4-الحسابات الختامية والكشوفات المالية لعينة البحث للسنة المالية 2009

سادسا:عينة البحث:
لغرض الايفاء بمتطلبات البحث تم اخذ (مصرف بغداد) عينة للبحث.

المبحث الثاني
الاطار النظري للبحث

اولا:المصارف التجارية

1-مفهومها

تعتبر المصارف التجارية نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان، والبنك التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيط بين أولئك الذين لديهم أموالا فائضة وبين أولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال، ومن أجل التوفيق بين مواردها واستخدامها يجب على البنوك التجارية إتباع سياسة إقراض معينة .
ومن هنا فيمكن وضع تعاريف مختلفة نبين من خلالها المفاهيم الاساسية للمصارف بشكل عام والمصارف التجارية بشكل خاص حيث تعرف على انها :
(مؤسسات وسيطة تقوم بوظيفة نقل المدخرات العائدة للافراد والشركات والحكومات الى قروض واستثمارات وتقوم بدفع فوائد مباشرة او غير مباشرة على الودائع وكذلك توفير خدمات معينة مقابل اجور معينة) (الشمري،2008، 21)
(عبارة عن منشأة تقوم بقبول ودائع تحت الطلب أو الأجل من الجمهور أو منشآت أعمال، أو الدولة وذلك لغرض منحها على شكل قروض وتسليفات) (عبدالله واخرون، 2006 ،28)
وعلى هذا الاساس فان العمليات المصرفية هي جميع الخدمات التي تقدمها المصارف من خلال قبول الودائع واستعمالها مع الموارد الاخرى للبنك في الاستثمار كليا او جزئيا من خلال قيام المصرف بعمليات الاقراض او باي طريقة اخرى يسمح بها القانون

2-انواعها: توجد هناك انواع مختلفة للمصارف وهي كما يلي : (الشمري،2008، 21)(عبدالله ، 2005 ،33)

اولا: من حيث طبيعة النشاط: وتقسم الى:
1- البنوك المركزية: ويسمى كذلك (بنك البنوك) و(بنك الاصدار) و(بنك الدولة) لانه يقوم بعملية الاشراف والرقابة على باقي المصارف و له سلطة ادارة احتياطيات الدولة من الذهب والعملات الاجنبية وتوجيه السياسة النقدية في الدولة.
2- المصارف التجارية: وهي المصارف التي تعتمد على ودائع الافراد والهيئات بانواعها المختلفة واعادة استثمارها لفترات قصيرة الاجل على شكل تسهيلات ائتمانية من السهل تحويلها الى نقد دون خسارة وذلك للمساهمة في تمويل التجارة الداخلية والخارجية
3- المصارف الصناعية: وهي مصارف تهدف بصفة خاصة الى تقديم العديد من التسهيلات المباشرة وغير المباشرة الى المنشات الصناعية لفترات متوسطة او طويلة الاجل كما تساهم في انشاء الشركات والمنشات الصناعية.
4- المصارف العقارية: وتهدف هذه المصارف الى تمويل قطاع البناء والاسكان مقابل ضمانات معينة
5- المصارف الزراعية: وهي المصارف التي تقدم خدماتها الى القطاع الزراعي عن طريق شراء المستلزمات الزراعية من بذور واسمدة والات زراعية وكذلك المساهمة في تنمية الثروة الحيوانية.
6- الصارف الاسلامية: وهي مؤسسات مالية ذات دور متميز في اقتصاديات الدول الاسلامية حيث يقوم عمل هذه المصارف على اساس الصيرفة الشاملة وتتركز فلسفتها على عدم التعامل بالفائدة .
7- مصارف الادخار والاقراض: وهي مشابهة للمصارف التجارية ماعدا انها لاتقبل الودائع الجارية وتحصل على الاموال من خلال حسابات التوفيرواوامر السحب القابلة للتفاوض وحسابات ودائع السوق النقدية ويقرضون الاموال اساسا الى الافراد والشركات على شكل قروض الرهن العقاري.
8- المصارف التعاونية: وهي المصارف التي تقدم خدماتها الى الجمعيات التعاونية بانواعها المختلفة.

9- الوحدات المصرفية الخارجية: وهي المصارف التي تقدم خدماتها الى غير مواطني البلد الذي تعمل فيه.
10- مصارف الادخار: تشابه مصارف الادخار والاقراض في قبولها لودائع التوفير وحسابات ودائع السوق النقدية وعادة مايقرضون الاموال او يستثمرها من خلال السوق المالية كما يقدم قروض الرهن العقاري لبعض الافراد

ثانيا: من حيث شكل الملكية: حيث تقسم الى:
1- المصارف الخاصة: وتاخذ هذه البنوك شكل الملكية الفردية او شركات الاشخاص (التظامنية).
2- المصارف المساهمة: وتاخذ هذه المصارف شكل الملكية المساهمة .
3- المصارف التعاونية:وتعود ملكية هذا النوع الى جمعيات تعاونية او نقابات مهنية.

ثالثا: من حيث علاقتها بالدولة: حيث تقسم الى:
1- مصارف القطاع العام: وتعود ملكية هذا النوع الى الدولة او القطاع الاشتراكي.
2- مصارف القطاع الخاص: وتعود ملكية هذا النوع الى القطاع الخاص باشخاصه الطبيعيين والمعنويين سواء كانت على شكل مشروعات فردية او شركات اشخاص او شركات اموال.
3- المصارف المختلطة: ويشترك في ملكية هذا النوع كل من القطاع الخاص والقطاع العام.

رابعا: من حيث جنسية المصرف: وتقسم الى:
1- المصارف الوطنية: وهي التي تعود ملكيتها الى اشخاص طبيعيين او معنويين تابعين للدولة.
2- المصارف الاجنبية: وهي التي تعود ملكيتها الى دولة اخرى غير الدولة المسجلة فيها.
3- المصارف الاقليمية: وهي التي يشترك في ملكيتها عدد من الدول.

3-القوائم المالية فيها: (حماد, 2006, 115)

تمثل القوائم المالية وسيلة الادارة الاساسية في الاتصال بالاطراف المهتمة بالوحدة الاقتصادية فمن خلال القوائم المالية يمكن لتلك الاطراف التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للمنشاة وما حققته من نتائج حيث تمثل القوائم المالية الناتج النهائي للعملية المحاسبية وتلتزم المصارف التجارية حالها حال اي وحدة اقتصادية باعداد اربعة انواع من القوائم المالية الاساسية حالها حال اي منشاة اخرى وهي:
1- الميزانية العمومية.
2- قائمة الدخل
3- قائمة التدفق النقدي.
4- السياسات المحاسبية و الإيضاحات التفسيرية على شكل ملاحظات.

ثانيا: المعيار المحاسبي الدولي رقم (1)

1-هدف ونطاق المعيار:

حيث يهدف معيار المحاسبة الدولي رقم (1) الى وصف اسس عرض عرض القوائم المالية المعدة للغرض العام بهدف ضمان قابلية القوائم المالية للمقارنة لنفس الشركة عبر الفترات المالية المتتالية والمقارنة بين القوائم المالية مع الشركات الاخرى التي تعمل في نفس المجال وحتى تكون هذه القوائم ذات جودة عالية يجب ان تحتوي على معلومات ملائمة وذات مصداقية وموثوقة وبناءا على ذلك فان الاهداف الرئيسية للمعيار تتمثل بالاتي: (معايير المحاسبة الدولية,2014, 19 – 20)
1- تحديد الاسس الواجب اتباعها لعرض القوائم المالية ذات الغرض العام
2- التاكيد على توفر خاصية المقارنة بين القوائم المالية لنفس الشركة والمقارنة بين القوائم المالية مع الشركات الاخرى نفس المجال
3- تحديد الاطار العام لاعداد وعرض القوائم المالية وتحديد الحد الادنى من المعلومات الواجب نشرها فيها

ويغطي هذا المعيار المحتويات والشكل الذي يجب ان تعرضه القوائم المالية ذات الغرض العام حيث يقصد بالقوائم المالية ذات الغرض العام (هي تلك القوائم التي تخدم مستخدموا القوائم المالية الذين لايملكون السلطة او التاثير في الحصول على معلومات او قوائم تلبي حاجاتهم الخاصة من المعلومات

ومن جانب اخر لاينطبق المعيار على مايلي:
1- القوائم المالية ذات الغرض الخاص والتي قد تحتاجها ادارة المنشاة او اية جهات اخرى من المنشاة (القوائم المرحلية المختصرة)
2- المنشات التي ليس لها حقوق ملكية مثل المنشات التعاونية
3- المنشات الحكومية غير الهادفة للربح

2-الغرض من القوائم المالية :

ان الهدف من القوائم المالية ذات الغرض العام هو توفير معلومات مالية عن المركز المالي للمنشاة وعن نتيجة اعمالها والتدفق النقدي لها بحيث تكون المعلومات مفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية لشريحة عريضة من مستخدمي القوائم المالية وحتى تحقق القوائم المالية هذه الاهداف يجب ان تتضمن الفقرات الاتية : (الاصول – الالتزامات – حقوق الملكية – الدخل والمصاريف بما في ذلك المكاسب والخسائر – التغيرات الاخرى في حقوق الملكية – التدفقات الاخرى)

بالاضافة الى ذلك يطلب من الشركة توفير الملاحظات والايضاحات التفسيرية والسياسات المحاسبية التي من شانها ان تساعد مستخدمي القوائم المالية عن التنبؤ بالتدفقات المستقبلية للمنشاة وتوقيتها ودرجة التاكد من تحققها .(حماد, 2002, 357)

3-مسئولية إعداد القوائم المالية

إن المسئولية أعداد و تجهيز القوائم المالية هي أولا و قبل كل شيء من مسئولية أدارة الشركة و عليها بيان أنها قد مارست الدقة و

الأكتمال في إعدادها سواء مركزها المالي أو نتائج الأعمال. كما أن حدوث أخطاء جوهرية أو غير جوهرية بها فإن إدارة الشركة هي التي تتحمل المسئولية الكاملة(الراوي, 1995, 35)

4-عناصر القوائم المالية :

إن القوائم المالية يجب أن تحتوي على عناصر التالية : (لطفي , 2006, 179)

- الميزانية العمومية أو ما تسمى بالمركز المالي.
- قائمة الدخل
- قائمة التدفق النقدي.
- السياسات المحاسبية و الإيضاحات التفسيرية على شكل ملاحظات.

ويشمل مستخدموا القوائم المالية المستثمرون الحاليين و المرتقبين، و الموظفين، والمقرضين ، و الموردين و الدائنين التجاريين الأخرين، و العملاء و الحكومات و وكالاتها و الجمهور. و يستخدم هؤلاء القوائم المالية لاشباع بعض حاجاتهم للمعلومات، و التي تشمل ما يلي : (دهمش, 1995, 217)

1- المستثمرون: إن مقدمي رأس المال و مستشاريهم مهتمون بالمخاطرة الملازمة لاستثماراتهم و العائد المتحقق منها، إنهم يحتاجون لمعلومات تعينهم على اتخاذ قرار الشراء، والاحتفاظ بالاستثمار و البيع. كما أن المساهمين مهتمون بالمعلومات التي تعينهم على تقييم قدرة المشروع على توزيع الأرباح.
2- الموظفون: مهتمون بالمعلومات المتعلقة باستقرار و ربحية رب العمل. كما أنهم مهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المنشأة على دفع مكافأتهم و تعويضاتهم، و منافع التعاقد و توفير فرص العمل.
3- المقرضون : مهتمون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد فيما إذا كانت قروضهم و الفوائد المتعلقة بها سوف تدفع لهم
4- الموردون و الدائنون التجاريون الأُخرون: مهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الأستحقاق. الدائنون التجاريون على الأغلب مهتمون بالمنشأة على مدى أقصر من اهتمام المقرضين إلا إذا كانوا معتمدون على استمرار المنشأة كعميل رئيس لهم.
5- العملاء: مهتمون بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المنشأة، خصوصاً عندما يكون لهم ارتباط طويل الأجل معها أو اعتماد عليها.
6- الحكومات و وكالاتها (ومؤسساتها): تهتم بعملية توزيع الموارد، و بالتالي نشاطات المنشأت. كما يتطلبون معلومات من أجل تنظيم نشاطات المنشأُت، و تحديد السياسات الضريبية، و كأساس لإحصاءات الدخل القومي و إحصاءات مشابهة.
7- الجمهور: تؤثر المنشأُت على أفراد الجمهور بطرق متنوعة.على سبيل المثال، قد تقدم المنشأُت مساعدات كبيرة للاقيصاد المحلي بطرق مختلفة منها عدد الأفراد الذين تستخدمهم و تعاملها مع الموردين المحليين. و يمكن للقوائم المالية أن تساعد الجمهور بتزويدهم بمعلومات حول الاتجاهات و التطورات الحديثة في نماء المنشأة و تنوع نشاطاتها.

والشكل الاتي يلخص الاسئلة الاربعة الاساسية التي يسالها متسخدموا هذه القوائم لغرض اتخاذ القرارات المهمة والاجابات عليها.

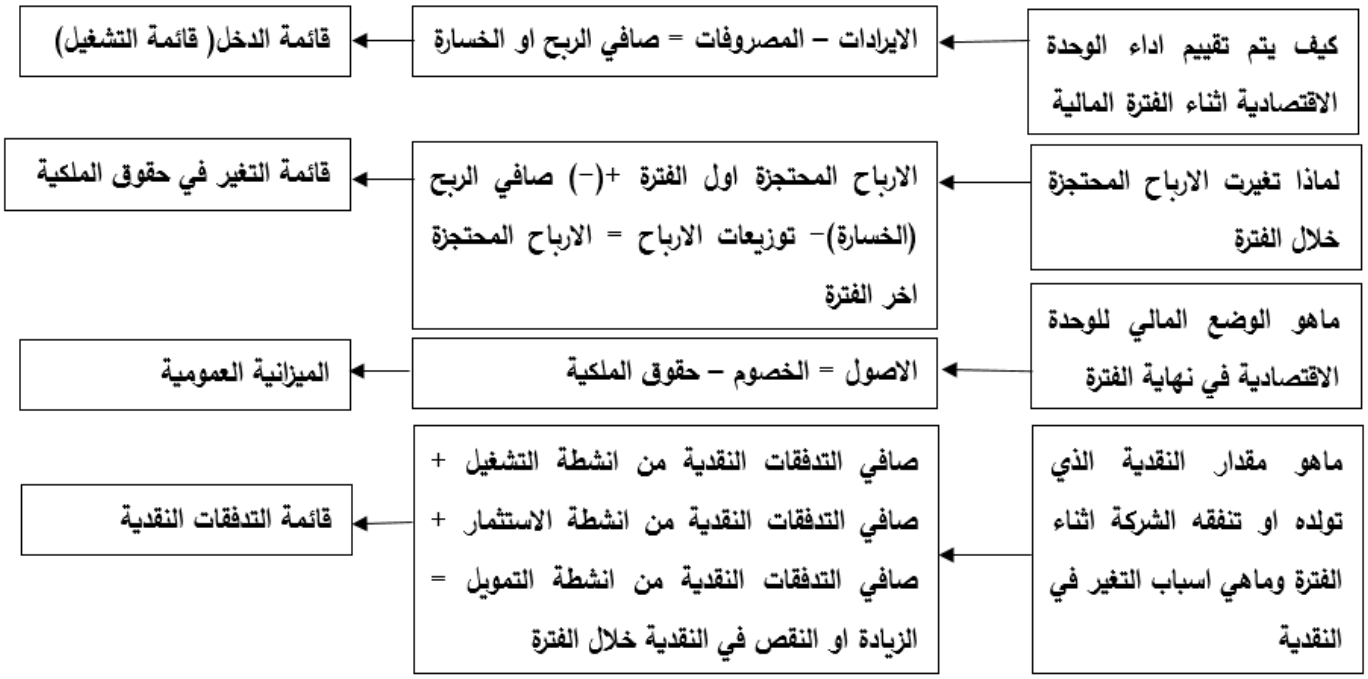

شكل رقم (1)

القوائم المالية الاساسية في المصارف التجارية (المصدر : من اعداد الباحثان)

5- **القوائم المالية (مخرجات النظام) الإفصاح المحاسبي:**

تتحقق الغاية من المحاسبة عن طرق الأفصاح الذي يمثل تقديم المعلومات المحاسبية إلى المهتمين على شكل القوائم و بيانات تختلف باختلاف الأهداف المنشودة و تتأثر باختلاف الأطراف المستفيدة من جهة و بالمستوى الثقافي و معرفة هذه الأطراف بحقيقة الظروف الأقتصادية من جهة ثانية. ويعني الإفصاح المحاسبي بشكل عام التقديم البيانات و المعلومات إلى المستخدمين بشكل مضمون و صحيح و ملائم لمساعدتهم في إتخاذ القرار. و يصنف الى إفصاح داخلي و إفصاح خارجي.

وهناك اعتبارات عامة حول القوائم المالية ذات الأغراض العامة:(ابونصار,2016, 453)

1- حول العلاقات بين قائمة الدخل و قائمة المركز المالي: اعتبرت قائمة المركز المالي هي الأكثر أهمية و لا تمثل قائمة الدخل إلا أداة للربط بين ميزانيتين متتاليتين في قرن التاسع العشر وبما ينسجم مع نظرية تشخيص الحسابات، إلا أن المحاسبين اليوم يعتبرون قائمة الدخل الأكثر أهمية

2- حول حدود القوائم المالية: بما أن القوائم المالية تستخدم لاتخاذ القرارات فعلى المستفيدين أن يعرفور النقص و الحدود اللازمة لهذة القوائم و ذلك لأن القوائم المالية تعكس مسيرة الماضي أما القرارات فهي للمستقبل. و من أهم الحدود و النواقص اللازمة للقوائم المالية ما يلي:

أ-استخدام التقديرات

ب- استخدام طرق محاسبية بديلة

ج- استخدام إجراءات مختلفة لتقييم الأصول في المنشأة الواحدة

هـ – تغيرات الأسعار:

و- غياب المعلومات النوعية أو الحقائق غير القابلة للقياس الكمي:

6- **الملاحظات على القوائم المالية:** يجب أن تتضمن الملاحظات على القوائم المالية ما يلي (ابونصار, 265,2016)

1- تقديم المعلومات الضرورية عن أسس أعداد و تجهيز القوائم المالية و السياسات المحاسبية التي تم اختيارها و تطبيقها

2- الإفصاح عن المعلومات و التي تتطلبها المعايير المحاسبية الدولية و الذي لم يتم إعدادها في مكان أخر في القوائم المالية.

3- تقديم المعلومات الإضافية التي لم تتضمنها القوائم المالية و تعتبر هامة لإبداء الرأي الفني العادل على تلك القوائم.

4- الملاحظات على القوائم المالية يجب تقديمها بطريقة منتظمة. إن كل بند في الميزانية العمومية، و قائمة الدخل، و قائمة التدفق النقدي، يجب توثيقها و فهرستها للمعلومات ذات العلاقة بالملاحظات.

5- الملاحظات على القوائم المالية تشمل الإيضاحات أو التفاصيل التحليلية عن المبالغ الظاهرة في الميزانية العمومية، و قائمة الدخل، و قائمة التدفق النقدي، و قائمة التغيرات في الحقوق الملكية، بالإضافة إلى ذلك فإن البيانات الإضافية عن الالتزامات المحتملة و التعهدات الأخرى، كما تشتمل على المعلومات المطلوبة حسب المعايير المحاسبية الدولية و الإفصاحات الضرورية لتحقيق العرض السليم و العادل للقوائم المالية.

6- الملاحظات يتم تجهيزها بطريقة تساعد مستخدمي القوائم المالية لفهمها و مقارنتها مع المشروعات الأخرى حسب التالي:

- قائمة تتضمن مسايرتها للمعايير المحاسبية الدولية.
- قائمة تتضمن أسس قياس السياسات المحاسبية المطبقة.
- المعلومات المساعدة في فهم البنود التي يتم تجهيزها في القوائم المالية.
- الإفصاحات الأخرى و تشمل: الالتزامات المحتملة، و التعهدات و الإفصاحات الأخرى المالية و الإفصاحات غير المالية

7- المعلومات المتعلقة بأسس إعداد و تجهيز القوائم المالية و السياسات المحاسبية من الممكن إعدادها كعناصر منفصلة في القوائم المالية.

ثالثا: الخصائص النوعية للمعلومات في التقارير المالية

الخصائص النوعية هي صفات تجعل المعلومات المعروضة في التقارير المالية ذات فائدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية ومنهم المستثمرون الحاليون والمحتملون، والمقرضون، والدائنون وغيرهم والتي تجعل المعلومات المالية ذات جودة عالية.

يقسم الاطار المفاهيمي للتقارير المالية الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة الى مجموعتين المجموعة الاولى هي الخصائص النوعية الاساسية وتتكون من الملاءمة والموثوقية والمجموعة الثانية هي الخصائص المعززة او الداعمة للخصائص النوعية وتشمل القابلية للمقارنة، والقابلية للتحقق، والتوقيت المناسب، والقابلية للفهم. وفيما يلي بيان لتلك الخصائص :

1- **الخصائص النوعية الاساسية : وتشمل الخاصيتين التاليتين: (حميدات ,2013, 345)**

الملائمة:

حتى تكون المعلومات المالية المعروضة ملاءمة يجب أن تكون ذات صلة بالقرار، وبالتالي تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين وتحدث فرق في تلك القرارات بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو تعديل عملية التقييم السابقة .

وتعتبر المعلومات المالية ملاءمة اذا كانت تتميز بالقيمة التنبئية او القيمة التأكيدية او كلاهما . ويكون للمعلومات دور تنبؤي اذا كان من الممكن استخدامها من قبل مستخدمي المعلومات للتنبؤ بالأحداث الاقتصادية او لأداء المتوقع للمنشأة في الفترات القادمة وبقدرة المنشأة في مواجهة الأحداث والمتغيرات المستقبلية غير المتوقعة. اما القيمة التأكيدية فتتوفر في المعلومات المالية اذا كانت توفر تغذية عكسية (مراجعة) حول التقييمات السابقة (سواء بتأكيدها او تغييرها). ومن المعلوم أن هناك تداخل بين الدورين التنبؤي والتأكيدي، فمثلاً المعلومات المعروضة عن الوضع الحالي تمكن مستخدم المعلومات المالية من تأكيد أو تقييم التوقعات السابقة، وكذلك التنبؤ بالمستقبل

وترتبط ملاءمة المعلومات بطبيعة المعلومات وأهميتها النسبية، فهناك بعض الحالات تكون فيها المعلومات المالية ملاءمة بناءاً على طبيعة المعلومات، مثل الإفصاح عن قطاع عمل أو قطاع جغرافي جديد له تأثير على تقييم المخاطر والفرص المتوقعة بغض النظر عن أهميته النسبية، وفي حالات أخرى فإن طبيعة البند وأهميته النسبية تعتبر مهمة مثل تحديد قيمة المخزون ضمن فئات متجانسة. وتعتبر المعلومات (مادية ذات أهمية نسبية) إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يمكن أن يتخذها المستخدمون اعتماداً على القوائم المالية، ولم يحدد مجلس معايير المحاسبة الدولية معيار او نسبة محدده للاهمية النسبية حيث يعود ذلك لحجم المنشأة وطبيعة عملياتها وغيرها من العوامل

التمثيل الصادق :

حتى تكون المعلومات المالية موثوقة يجب أن تعبر بصدق عن العمليات المالية والأحداث الأخرى التي حدثت في المنشأة والظواهر الواجب ان تعبر عنها وتصورها. اي يجب ان تعبر المعلومات المالية المفيدة عن الظواهر التى تمثلها، وحتى تصور المعلومات المالية الاحداث والعمليات والظواهر بصدق يجب ان تكون كاملة ومحايدة وخالية من الاخطاء ولا يتوقع ان تتحقق هذه الصفات بالكامل لكن المقصود ان تتحقق لأقصى قدر ممكن.

وتعنى خاصية كاملة ان تعبر المعلومات المالية عن كافة المعلومات الضرورية لفهم مستخدمي المعلومات عن الاحداث التي يتم التعبير عنها، بما في ذلك المعلومات الوصفية والتوضيحية.

تعني خاصية الحياد أن تكون المعلومات المالية غير متحيزة، بحيث لا يتم إعداد وعرض القوائم المالية لخدمة طرف أو جهة معينة من مستخدمي المعلومات المحاسبية على حساب الأطراف الأخرى، أو لتحقيق غرض أو هدف محدد وانما للاستخدام العام ودون تحيز،

اما خاصية الخلو من الاخطاء يقصد بها ان لا تكون هناك اخطاء او حذف في وصف وبيان الاحداث الاقتصادية، ولا يوجد اخطاء في عملية معالجة المعلومات المالية المعلن عنها.

2- **الخصائص الداعمة (المعززة) للخصائص النوعية للمعلومات وتشمل:** (القاضي, 2008, 215)

القابلية للمقارنة :

يقصد بقابلية المقارنة للقوائم المالية إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة مالية معينة مع القوائم المالية لفترة أو فترات أخرى سابقة لنفس المنشأة، أو مقارنة القوائم المالية للمنشأة مع القوائم المالية لمنشأة أخرى ولنفس الفترة. ويستفيد مستخدمو المعلومات المحاسبية من إجراء المقارنة لأغراض اتخاذ القرارات المتعلقة بقرارات الإستثمار والتمويل وتتبع أداء المنشأة ومركزها المالى من فترة لأخرى ، واجراء المقارنة بين المنشآت المختلفة. وتقتضى عملية المقارنة الثبات فى إستخدام السياسات المحاسبية من فترة لأخرى أي الإتساق في تطبيق تلك السياسات . كذلك يجب الثبات في أسلوب عرض القوائم المالية من فترة لأخرى، وتصنيف البنود ولا يسمح للمنشأة بتغيير السياسات المحاسبية إلا في ظروف محددة تحقق خاصية الملاءمة والموثوقية أو كمتطلب لتشريع محلي أو متطلب لمعيار دولي

القابلية للتحقق :

وتعنى درجة الاتفاق بين الأفراد المستقلين والمطلعين الذين يقومون بعملية القياس باستخدام نفس أساليب القياس. أي مدى وجود درجة عالية من الإجماع بين المحاسبين المستقلين عند استخدامهم نفس طرق القياس والخروج بنتائج متشابهة للأحداث الاقتصادية بحيث تتحقق خاصية التمثيل الصادق ايضا.

قد تكون قابلية التحقق مباشرة او غير مباشرة. فقابلية التحقق المباشرة تعنى التحقق من القيمة او من بند معين بالمشاهدة المباشرة، مثل جرد النقدية. اما قابلية التحقق غير المباشرة فانها تعنى التثبت والتأكد من مدخلات نماذج القياس المحاسبى، واعادة احتساب المخرجات باستخدام نفس الاساليب والمنهجية في الاحتساب. ومثال على ذلك التحقق من القيمة المدرجة للمخزون من خلال مراجعة والتحقق من الكمية والتكلفة وهما يمثلان المدخلات لقيمة المخزون وكذلك اعادة احتساب قيمة مخزون أخر المدة باستخدام نفس طريقة تحديد التكلفة، الوارد اولا صادر اولا مثلا .

التوقيت المناسب :

التوقيت المناسب تعنى خاصية التوقيت المناسب ان تكون المعلومات متوفرة لاتخاذ القرار فى الوقت الذي يكون للمعلومات تأثير فى القرار، وكما هو معروف فإن المعلومات تفقد قيمتها بشكل سريع في عالم التجارة والمال فأسعار السوق مثلا يتم التنبؤ بها على أساس تقديرات المستقبل، كما أن البيانات عن الماضي تساعد في إجراء التنبؤات المستقبلية. ولكن مع مرور الوقت، وعندما يصبح المستقبل هو الحاضر، تصبح معلومات الماضي وبشكل متزايد غير مفيدة لاتخاذ القرارات.

القابلية للفهم :

تعني قابلية الفهم للمعلومات المحاسبية ان يتم تصنيف وعرض المعلومات بشكل واضح ودقيق، ويفترض أن لدى مستخدمي المعلومات المحاسبية مستوى معقول من المعرفة فى مجال المحاسبة وفى أعمال المنشاة ونشاطاتها الاقتصادية، ولديهم الرغبة في بذل الجهد الكافي لدراسة المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية للشركة. كما يجب أن تكون المعلومات المالية المعروضة بعيدة عن التعقيد والصعوبة، إلا أن ذلك لا يعنى عدم عرض المعلومات المحاسبية المتعلقة بالعمليات والأحداث المعقدة كما فى بعض عمليات الأدوات المالية مثل المشتقات المالية، ولكن يجب أن تكون معروضة بشكل سهل وواضح ومفهوم ما أمكن

ويتطلب الاطار المفاهيمي تحقق الخصائص المعززة او الداعمة للخصائص النوعية الى اكبر حد ممكن، ولكن توفر هذه الخصائص بشكل فردي او جميعها لا يجعل المعلومات مفيدة اذا كانت تلك المعلومات لا تتصف بالملاءمة الموثوقية وهى الخصائص النوعية الاساسية للمعلومات المحاسبية السالفة الذكر.

3-القيود على الملاءمة والموثوقية للمعلومات:

الموازنة بين التكلفة والمنفعة Cost- Benefit : الموازنة بين التكلفة والمنفعة أي أن المنافع التي يتم الحصول عليها من المعلومات يجب أن تزيد عن التكاليف المتكبدة في توفير هذه المعلومات، ولا يوجد

معيار ثابت لاختبار(التكلفة – المنفعة) لكل الحالات كونها عملية اجتهادية لكل موقف على حدة . (جربوع ,2002, 180)

المبحث الثالث
الجانب التطبيقي

اولا:نبذة تاريخية عن عينة البحث:

تاسس المصرف كشركة مساهمة براس مال اسمي مقداره (100) مليون دينار عراقي بموجب شهادة التاسيس المرقمة م.ش/4512 بتاريخ 1992/2/18 وتمت المباشرة باعمال الصيرفة المعروفة بتاريخ 1997/10/25 وبعد فترة قام المصرف بتعديل عقد التاسيس وذلك بممارسته اعمال الصيرفة الشاملة بتاريخ 1998/9/25 واستمر المصرف في التوسع بزيادة راس المال اعتبارا من سنة 1997 حتى وصل الى (160) مليون دينار عراقي وتوالت الزيادات حتى سنة 2003 حيث وصل راس مال المصرف الى (2640) مليون دينار عراقي ثم الى (5280) مليون دينار عراقي في نهاية سنة 2004 وفي نهاية سنة 2005 وصل الى (80000) مليون دينار عراقي واتسعت اعمال الصيرفة سواء داخل او خارج العراق ومن اهداف المصرف الاستراتيجية الى تطوير العلاقات مع زبائن المصرف وتوسيع شبكة فروع المصرف واستخدام الانظمة الحديثة لتقديم الخدمات ونشر ثقافة المبيعات.

ثانيا:القوائم المالية التي يعدها المصرف: يعد المصرف القوائم المالية الرئيسية بالاضافة الى الجداول المرفقة

جدول رقم (1)
الميزانية العمومية

اسم الحساب	2009/12/31 (الف دينار)	2008/12/31 (الف دينار)
النقود	477684631	204708680
الاستثمارات	163198369	217149528
الاوراق التجارية المخصومة	1882882	1791022
القروض والتسليفات	77621978	45576097
حسابات مدينة متبادلة	29804025	24167515
الارصدة المدينة	37493667	37656832
مجموع الموجودات المتداولة	787685552	531049674
الموجودات الثابتة بالقيمة الدفترية	14508561	11861767
مجموع الموجودات	802194113	542911441
حسابات جارية وودائع	661618527	404177096
التخصيصات	18031060	18490548
الدائنون	13374954	26901859
راس المال المدفوع	85000000	70000000
الاحتياطيات	24169572	23341938
مجموع مصادر التمويل	802194113	542911441

(المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على سجلات وتقارير المصرف)

جدول رقم (2)
قائمة الدخل

اسم الحساب	2009/12/31 (الف دينار)	2008/12/31 (الف دينار)
ايراد النشاط الخدمي	126284	178433
ايراد العمليات المصرفية	19961781	18699222

ايراد الاستثمارات	20403022	24921854
مجموع الايرادات	40491087	43799398
مصروفات العمليات المصرفية	7823742	10045624
الاندثارات والاطفاءات	718140	419436
المصروفات الادارية	12762178	7603829
مجموع المصروفات	21304060	18068889
فائض العمليات الجارية	19187027	25730509
الايرادات التحويلية والاخرى	614430	235842
المصروفات التحويلية والاخرى	1183940	4017374
الفائض القابل للتوزيع	18617517	21948977

(المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على سجلات وتقارير المصرف)

جدول رقم (3)
قائمة التدفق النقدي

اسم الحساب	جزئي (الف دينار)	كلي (الف دينار)
التدفق النقدي من الانشطة التشغيلية:		
الاندثارات والاطفاءات	718140	
الزيادة في المدينون	(5473345)	
الزيادة في الحسابات الجارية والودائع	257441431	
النقص في الدائنون	(13526905)	
صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية		239159321
التدفق النقدي من الانشطة الاستثمارية:		
النقص في الاستثمارات	53951159	
الزيادة في الائتمان النقدي	(32137741)	
صافي الزيادة في الموجودات الثابتة	(10416188)	
النقص في مشروعات تحت التنفيذ	7051254	
صافي التدفقات النقدية من الانشطة الاستثمارية		18488484
التدفق النقدي من الانشطة التمويلية:		
الزيادة في راس المال	15000000	
النقص في الاحتيلطيات	(14974386)	
تسديد الضريبة	(3274985)	
صافي التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية		(3249371)
صافي التدفقات النقدية		272975951
يضاف رصيد النقود 2009/1/1		204708680
رصيد النقود كما في 2009/12/31		477684631

(المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على سجلات وتقارير المصرف)

يقوم المصرف سنويا باعداد القوائم الرئيسية اعلاه وهي الميزانية العمومية وقائمة الدخل وقائمة التدفق النقدي وكما هو معروف فان المعلومات الواردة فيها هي عبارة عن الارصدة النهائية الظاهرة في سجل الاستاذ العام للسنة المالية المنتهية في 12/31من كل سنة وبموجب التعليمات والقوانين النافذة فعلى كل وحدة اقتصادية ومنها المصارف التجارية ان تمسك مجموعة دفترية سواء كانت يدوية او الكترونية متمثلة بسجل اليومية المركزية واليوميات المساعدة وسجل الاستاذ العام وسجلات الاستاذ الفرعي ولغرض التاكد من مدى ملائمة وموثوقية المعلومات الواردة فيها فقد تم دراسة وتحليل تقرير كل من مجلس الادارة ومراقب الحسابات المكلف بتدقيق الحسابات للسنة المذكورة وحصلنا على المؤشرات الاتية التي من

شانها تحقيق التوازن بين الملائمة والموثوقية في المعلومات المحاسبية

ثالثا:المؤشرات المالية :

1-المركز المالي :

جدول رقم (4)
المركز المالي للمصرف

اسم الحساب	2009/12/ 31		2008/12/31		نسبة النمو او التغير%
	مليار دينار	الاهمية النسبية%	مليار دينار	الاهمية النسبية%	
الموجودات /النقود	477.7	59.5	204.6	37.7	133
الاستثمارات	163.2	20.3	217.1	40	(24.8)
الائتمان النقدي	79.5	9.9	47.4	8.7	67.7
المدينون	37.5	4.8	37.7	6.9	(5)
الحسابات المتبادلة	29.8	3.7	24.2	4.5	23
الموجودات الثابتة	14.5	1.8	11.9	2.2	21.8
المجموع	802.2	100	542.9	100	47.8
المطلوبات /حسابات جارية وودائع	661.6	82.5	404.2	74.4	63.7
التخصيصات	18	2.2	18.5	3.4	(2.7)
الدائنون	13.4	1.7	26.9	5	(50.2)
راس المال المدفوع	85	10.6	70	12.9	21.4
الاحتياطيات	24.2	3	23.3	4.3	3.9
المجموع	802.2	100	542.9	100	47.8

(المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على سجلات وتقارير المصرف)

لغرض زيادة الموثوقية وتحقيق التوازن مع الملائمة قام المصرف بتوضيح مركزه المالي للسنة الحالية مقارن مع مركزه المالي للسنة السابقة مع بيان الاهمية النسبية لكل عنصر من عناصر الميزانية العمومية يلاحظ من الجدول اعلاه ان المركز المالي للمصرف بلغ في 2009/12/31 802.2 مليار دينار بزيادة 47.8% عن سنة 2008 وساهمت كل من الفقرات الاتية : النقدية والائتمان النقدي في ارتفاع المركز المالي بنسبة 133% و67.7% على التوالي ومن جانب اخر نلاحظ ان الاهمية النسبية للنقدية كانت 59.5% عما كانت عليه في سنة 2008ونفس الحال بالنسبة للائتمان النقدي

2-ودائع المصرف:

جدول رقم (5)
تحليل ودائع المصرف

اسم الحساب	2009/12/ 31		2008/12/31		نسبة النمو او التغير%
	مليار دينار	الاهمية النسبية%	مليار دينار	الاهمية النسبية%	
حسلبات جارية دائنة	421.4	63.7	191.2	47.3	120
حسابات التوفير	151.7	22.9	92.2	22.8	65
حسابات الودائع الثابتة	62.6	9.5	96.9	24	(35)
حسابات اخرى	25.9	3.9	23.9	5.9	8
المجموع	661.6	100	404.2	100	64

(المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على سجلات وتقارير المصرف)

نلاحظ من الجدول اعلاه زيادة ودائع المصرف في سنة 2009 عما كانت عليه في سنة 2008 وهذا مؤشر ايجابي يدل على ملائمة المعلومات الواردة في القوائم المالية لحاجات زبائن المصرف وقدرتهم على فهمها وتحليلها للوصول الى القرار المناسب وما يعزز هذا القرار هو ثقتهم بالمعلومات الواردة في هذه القوائم من جهة وباعمال المصرف من جهة اخرى

3-الائتمان النقدي:

جدول رقم (6)
تحليل الائتمان النقدي

اسم الحساب	2009/12/ 31		2008/12/31		نسبة النمو او التغير%
	مليون دينار	الاهمية النسبية%	مليون دينار	الاهمية النسبية%	
حسلبات جارية مدينة	13524	17	12185	25.7	11
القروض الممنوحة	5771.5	72.6	30638	64.7	88
اوراق تجارية مخصومة ومبتاعة	1883	2.4	1791	3.8	5
التسليفات لقاء رهن ذهب	5874	7.4	2747	5.8	114
سلف الموظفين	509	0.6	6		
المجموع	79505	100	47367	100	68

(المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على سجلات وتقارير المصرف)

نلاحظ زيادة الائتمان النقدي في سنة 2009 عما كان عليه في سنة 2008 حيث تمثل القروض الممنوحة نسبة 72%من الائتمان النقدي

4-الائتمان التعهدي:

جدول رقم (7)
تحليل الائتمان النقدي

اسم الحساب	2009/12/ 31		2008/12/31	
	مليون دينار	الاهمية النسبية%	مليون دينار	الاهمية النسبية%
الاعتمادات المستندية المصدرة	6656	3	908	1
خطابات الضمان المصدرة	44511	17	34496	17
عمليات رسم التحصيل	518		257	
حسابات الضمان المتقابلة المدينة	211843	80	167520	82
المجموع	263528	100	124229	100

(المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على سجلات وتقارير المصرف)

نلاحظ زيادة الائتمان التعهدي في سنة 2009 عما كان عليه في سنة 2008 مماد يدل عن مدى ثقة زبائن المصرف ورغبتهم بالتعامل معه وهذا دليل عن مدى فهم الزبائن على ان ادارة المصرف تحرص على اتباع سياسة ائتمانية بعيدة عن المخاطر

5-السيولة النقدية:

جدول رقم (8)
تحليل حساب النقود

اسم الحساب	2009/12/ 31		2008/12/31		نسبة النمو او التغير%
	مليون دينار	الاهمية النسبية%	مليون دينار	الاهمية النسبية%	
نقد في الصندوق	37166	7.8	21921	10.7	69.5
نقد لدى المصارف المحلية	192681	40.3	34080	16.6	465
ودائع لدى البنك المركزي	136016	28.5	63189	30.9	115
نقد لدى المصارف الخارجية	59402	12.4	54380	26.6	9.3
اوراق نقدية اجنبية	52402	11	311138	15.2	68
المجموع	477685	100	204708	100	133

(المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على سجلات وتقارير المصرف)

يمثل حساب النقود في الصندوق ولدى المصارف السيولة النقدية للمصرف بالعملتين المحلية والاجنبية وهي تمثل مقياس لكفاءة الادارة ودليل على قوة المركز المالي للمصرف حيث زادت السيولة النقدية في سنة 2009 عما كانت عليه في سنة 2008 وهذا جاء من زيادة الايداعات لدى المصرف وكل هذا ناجم من ثقة الزبائن بالاعمال التي يقوم بها المصرف ورغبتهم بالاستثمار في كل الاعمال

5- الايرادات والمصروفات:

جدول رقم (9)
تحليل الايرادات والمصروفات

اسم الحساب	2009/12/ 31		2008/12/31	
	مليون دينار	الاهمية النسبية%	مليون دينار	الاهمية النسبية%
الايرادات /ايراد الاستثمارات	20403	50	24922	57
ايراد العمليات المصرفية	19962	49	18699	42
ايراد النشاط الخدمي	126		178	
الايرادات التحويلية و الاخرى	614	1	236	1
المجموع	41105	100	32690	100
المصروفات/ مصروفات العمليات المصرفية	7824	35	10046	46
الاندثارات	718	3	419	2
المصاريف الادارية	12762	57	7604	34
المصاريف التحويلية	206	1	197	1
المصاريف الاخرى	978	4	3820	17
المجموع	22488	100	22086	100

(المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على سجلات وتقارير المصرف)

زادت الايرادات في سنة 2009 عما كانت عليه في سنة 2008 ومن جانب اخر زادت الايرادات في سنة 2009 عما كانت عليه في سنة 2008 محققة بذلك ربحا صافيا مقداره 18.6 مليار دينار وهو يمثل نسبة 21.9% من راس المال المدفوع

ثانيا: بيانات تفصيلية وتحليلية: حيث تضمنت بيانات مختلفة عن اعضاء مجلس الادارة ومدى مساهمة كل منهم براس مال المصرف بالاضافة الى المبالغ المصروفة لهؤلاء الاعضاء والمبالغ المصروفة للمدير المفوض والرواتب والاجور المصروفة لمنتسبي المصرف وكذلك المبالغ المصروفة لغرض تنمية وتطوير الموارد البشرية للمصرف ومبالغ الدعاية والاعلان والسفر والضيافة وعدد فروع المصرف والاملاك الخاصة بالمصرف .

ومن الجدير بالذكر بان حسابات المصرف وسجلاته قد تم مراجعتها وتدقيقها من قبل جهة مستقلة متمثلة بمراقب الحسابات الخارجي الذي اكد من خلال تقريره بان المجموعة الدفترية المستخدمة من قبل المصرف كانت متفقة مع متطلبات نظام مسك الدفاتر التجارية وقد تظمنت تسجيل كافة موجودات ومطلوبات ونفقات وايرادات المصرف وان البيانات والحسابات قد نظمت وفقا للتشريعات المعنية والقواعد المحاسبية وهي متفقة مع ماتظهره السجلات وانها منظمة طبقا لقانون الشركات والانظمة والتعليمات الصادرة بموجبه وقانون البنك المركزي العراقي وحسب ماورد فان الميزانية العمومية تعبر عن الوضع المالي للمصرف وان حسابات النتيجة تظهر ارباح نشاطه لنفس السنة المالية بعدالة وصدق وهذا دليل عن مدى التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية وخلوها من الاخطاء الجوهرية ومدى ملائمتها لاغراض متخذي القرار بسبب تنوعها وقابليتها التنيؤية والتاكيدية

ومما سبق ذكره يمكننا القول بان المصرف يهتم بشكل جيد وواضح باعداد قوائمه المالية بموجب معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية وهذا ادى الى ان المعلومات الواردة في القوائم المالية تتمتع بالخصائص التي اكد عليها المعيار الدولي رقم (1) ومن جانب اخر تم تحقيق التوازن بين الملائمة والتمثيل الصادق من خلال تمتع كل من هانين الخاصيتين بالخصائص التي تجعلها مفيدة فالمعلومة الملائمة يجب ان تكون لها قيمة زمنية وقيمة تنبؤية والتمثيل الصادق يجب ان تتمتع المعلومة بالعرض الصادق والحيادية وقابلية التحقق وعليه فان خاصية الملائمة تعتمد على خاصية التمثيل الصادق

المبحث الرابع
الاستنتاجات والتوصيات

اولا:الاستنتاجات:

من خلال دراسة وتحليل القوائم المالية وتقرير رئيس مجلس الادارة وتقري مراقب الحسابات والاستفسار من القائمين على اعمال المصرف تم التوصل الى النتائج الاتية:

1- ان المصرف يقوم باعداد قوائمه المالية السنوية طبقا للتعليمات والتشريعات والقوانين المتمثلة بقانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 وتعليمات البنك المركزي العراقي واعتماده في عرض قوائمه المالية على معايير المحاسبة الدولية المتمثلة بمعيار المحاسبة الدولي رقم (1) (عرض واعداد القوائم المالية)

2- ان القوائم المالية وماتحتوي من معلومات قد تضمنت الصفات الواجب توفرها في المعلومات المعروضة في القوائم المالية متمثلة بالخصائص النوعية الاساسية وكذلك الخصائص النوعية الداعمة والمعززة وكما يلي :

- **الملائمة:**

ان المعلومات الواردة في القوائم المالية للمصرف ملائمة لاغراض مستخدمي القوائم المالية لاغراض اتخاذ القرارات بسبب تنوعها بحيث ان كل مجموعة من المعلومات تفيد مجموعة معينة من المستخدمين وهذا مانراه جليا في الجدول رقم (5) (تحليل ودائع المصرف) فبسبب فهم المستخدمين لهذه المعلومات نلاحظ زيادة ودائع المصرف في السنة الحالية 2009 عن السنة السابقة 2008 وهذا دليل على اتخاذهم قرار مبنيعلى معلومات واضحة ومفهومة وملائمة لتوجهاتهم المختلفة وهذا بالتالي ادى الى زيادة السيولة النقدية جدول رقم (8) (تحليل حساب النقود) هذا من جانب ومن جانب اخر ارتباط الملائمة بالاهمية النسبية لكل عنصر وهذا مانراه في الجداول (4) و (5) و(6) و (7) و (8) و (9) المستخرجة معلوماتها من تقرير رئيس مجلس الادارة بالاضافة لكون هذه المعلومات تتمتع بقدرتها التنبؤية والتاكيدية.

- **التمثيل الصادق:**

من خلال دراستنا وتحليلنا للمعلومات المحاسبية المعروضة في القوائم المالية لاحظنا ان هذه المعلومات تتمتع بدرجة عاية من الموثوقية من حيث تمثيلها الصادق وتكاملها وحياده وخلوها من الاخطاء وعدم حذف اي فقرة وهذا ماجاء به تقرير مراقب الحسابات المستقل المكلف بتدقيق حسابات المصرف للسنة 2009 حيث جاء به مايلي (بان المجموعة الدفترية المستخدمة من قبل المصرف كانت متفقة مع متطلبات نظام مسك الدفاتر التجارية وقد تظمنت تسجيل كافة موجودات ومطلوبات ونفقات وايرادات المصرف وان البيانات والحسابات قد نظمت وفقا للتشريعات المعنية والقواعد المحاسبية وهي متفقة مع ماتظهره السجلات وانها منظمة طبقا لقانون الشركات والانظمة والتعليمات الصادرة بموجبه وقانون البنك المركزي العراقي وحسب ماورد فان الميزانية العمومية تعبر عن الوضع المالي للمصرف وان حسابات النتيجة تظهر ارباح نشاطه لنفس السنة المالية بعدالة وصدق)

- **القابلية للمقارنة :**

ان جميع المعلومات المعروضة في القوائم المالية والكشوفات المؤفقة هي معلومات تم مقارنتها مع نفس المعلومات للسنة السابقة وهذا مانراه في الجداول (1) و(2) و(3) حيث تم مقارنة معلومات سنة 2009 وهي تمثل السنة الحالية مع معلومات سنة 2008 وهي تمثل السنة السابقة وهذا مايؤكد عليه معيار المحاسبة الدولي رقم (1)

- **القابلية للتحقق:**

ان المعلومات المعروضة في القوائم المالية للمصرف تم التحقق منا بشكل مباشر من خلال قيام مراقب الحسابات المستقل بمراجعة وتدقيق كافة حسابات المصرف بشكل مستمر وقيامه بمطابقة تقارير جرد البنود الخاصة بالنقدية والموجودات الثابتة مع الارصدة الفعلية لها

- **التوقيت المناسب:**

ان القوائم المالية وماتحتويه من معلومات يتم اعدادها بشكل سنوي وتقدم الى الجهات الرسمية المتمثلة بدائرة الضريبة الذي يقع على عاتقها تحديد مبلغ الضريبة المستحقة على المصرف وكذلك الى البنك المركزي لغرض قيام الاخير بعمليات الرقابة على الاعمال التي يقوم بها المصرف والمصارف الاخرى

- **القابلية للفهم:**

ان المعلومات المعروضة في القوائم المالية للمصرف مفهومة من قبل المستخدمين الذين يقومون باتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة وبسبب الفهم الواضح للمعلومات نلاحظ زيادة عدد الزبائن المتعاملين مع المصرف من خلال زيادة التعامل معه في مجالات مختلفة متمثلة بزيادة الودائع النقدية وزيادة الائتمان النقدي وزيادة الائتمان التعهدي وهذا كله ادى الى زيادة السيولة النقدية للمصرف

3- ان المعلومات المحاسبية المعروضة في القوائم المالية تتمتع بدرجة عالية من الافصاح من خلال الكشوفات المرفقة بالقوائم المالية الاساسية ومايزيد الافصاح تقرير رئيس مجلس الادارة وميتظمن من توضيحات وتفسيرات لكل عناصر القوائم المالية اضافة الى ذلك تقرير مراقب الحسابات المستقل المكلف بتدقيق الحسابات

4- ان معيار المحاسبة الدولي رقم (1) الذي يقوم المصرف باتباع توصياته الخاصة بعرض واعداد القوائم المالية يحقق التوازن بين خاصيتي الملائمة والموثوقية ومايولده ذلك من تاثير واضح

من خلال تضمين القوائم المالية للصفات التي تجعلها مفيدة للمستخدمين لغرض اتخاذ القرارات المختلفة

5- الملائمة والتمثيل الصادق هما الخاصيتان اللتان تجعلان المعلومة المحاسبية مفيدة

6- هناك علاقة تبعية بين خاصيتي الملائمة والتمثيل الصادق فكلما كانت المعلومة المالية خالية من معروضة بشكل صادق وعادل وخالي من التحيز تكون ملائمة .

ثانيا:التوصيات:

في ضوء ماتوصلنا اليه من بعض الاستنتاجات نوصي بما يلي:

1- ضرورة استمرار المصرف باعداد قوائمه المالية طبقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (1) بما لايتعارض مع قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 وتعليمات البنك المركزي

2- ضرورة الاخذ بنظر الاعتبار القيود على خاصيتي الملائمة والموثوقية من ناحية الكلفة والمنفعة حيث هناك صعوبة في بعض الاحيان في الحصول على المعلومات المختلفة لاغراض المستخدمين المختلفة مما يؤدي في بعض الاحيان الى زيادة كلفة الحصول على المعلومات مقابل المنفعة المتاتية منها

3- ضرورة التاكيد على تطبيق الاطار المفاهيمي لاعداد وعرض القوائم المالية المتمثل بالاتي:
- مستخدمي القوائم المالية
- اهداف القوائم المالية
- الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية
- تعريف عناصر القوائم المالية (الاصول والالتزامات وحقوق الملكية والمصاريف والايرادات والدخل ومفاهيم راس المال)
- الفروض الرئيسية لاعداد وعرض القوائم المالية

4- ضرورة زيادة الوعي المحاسبي بالنسبة للمستخدمين لتسهيل فهم المعلوات المعروضة في القوائم المالية وبالتالي سهولة اتخاذ القرارات المختلفة

المصادر

ابو نصار محمد وحميدات جمعة – معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية – الجوانب النظرية والعملية – دار وائل للنشر – عمان – الاردن – 2016

ابو نصار محمد – المحاسبة المالية المتقدمة – الطبعة الثانية – دار وائل للنشر – عمان – الاردن – 2016

الراوي حكمت – المحاسبة الدولية – دار حنين للنشر والتوزيع – عمان – الاردن -1995

الشمري صادق راشد – ادارة المصارف والتطبيقات العملية – مطبعة الفرح – بغداد – العراق – 2008

القاضي حسين وحمدان مامون – المحاسبة الدولية ومعاييرها – دار الثقافة للنشر والتوزيع – عمان – الاردن -2008

جربوع يوسف محمد وحلس سالم عبدالله – المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية – مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع – عمان – الاردن – 2002

حماد طارق عبد العال- دليل المحاسب الى تطبيق معايير التقارير المالية الحديثة – الدار الجامعية – الاسكندرية – مصر – 2006

حماد طارق عبد العال – موسوعة معايير المحاسبة – 5 اجزاء – الدار الجامعية – الاسكندرية – مصر – 2002

حميدات جمعة – معايير المحاسبة الدولية ومعايير الابلاغ المالي الدولية – شركة صرح العالمية للاستشارات والتدريب – عمان – الاردن – 2013

دهمش نعيم حسني – القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما – معهد الدراسات المصرفية – عمان – الاردن – 1995

عبدالله خالد امين – العمليات المصرفية والطرق المحاسبية الحديثة – دار وائل للنشر – عمان – الاردن – 2005

لطفي امين السيداحمد – نظرية المحاسبة منظور التوافق الدولي – الدار الجامعية – الاسكندرية – مصر – 2006

مجلس معايير المحاسبة الدولية – المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية – ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين – عمان - الاردن